

مقدمة

1/ الموضوع:

يعتبر القرن العشرين بحق عصر الدولة حيث ظهرت منظومة الدولة الوطنية بشكل لم يسبق لها مثيل، بعد أن أخذت تتطور عما كانت عليه بعد اتفاقية واستفاليا (1648)، وإذا كان العالم الغربي قد أسس لمعالم الدولة الوطنية منذ القرن السابع عشر فإن العالم الثالث عموماً والوطن العربي خصوصاً قد بدأ يحاول تأسيس معالم الدولة الوطنية الحديثة بعد الاستقلال فقط، وعند الحديث عن الدولة المغربية نجد أنها تأثرت بوجود تراثين أساسيين، ارتبط التراث الأول بالخصوصية التاريخية التي حملتها في شكل ترسبات للذهنية التقليدية القبلية وما نتجته من تخلف حضاري وبنائي في تواصل مستمر إلى هذا الزمن الراهن، إلى جانب الأثر الذي خلفته التركة الاستعمارية من توجهات وتبعات على الدولة المستعمرة بأشكال مختلفة ومتواصلة، وبذلك ساهم امتزاج هذان التراثان بشكل كبير في إرساء إشكاليات تكوّن وبناء الدولة في المغرب العربي، وهذا محور دراستنا بحيث سنحاول إبراز توجه الدولة نحو عملية التنمية والتحديث على جميع الأصعدة والمستويات، وذلك استناداً إلى المحطات الكبرى لعمية البناء التي تعني أساساً إنشاء مؤسسات جديدة أو تقوية الموجودة منها، في ظل الإشكالات المحيطة بها، فكان من الضروري أن نتطرق إلى المستويين الوظيفي والبنوي لرصد حالة الدولة المغربية، وطرحها عبر تناول النخب الحاكمة التي تقود عملية البناء - نخب البناء الوطني - وفق إيديولوجياتهم ومعتقداتهم المحددة للسياسات العامة للدولة، والمؤسسات والبنى السياسية

والاقتصادية والقوى الفاعلة ، كل ذلك في إطار يحدد الأبعاد والمراحل المقطوعة .

من هذا المنطلق سنعمل على تسليط الضوء على الدولة المغربية الحديثة في فترة ما بعد الاستعمار وما تحمله من توافق وتداخل من جهة وتباين واختلاف من جهة أخرى في عملية البناء الدولي كما اختصت الدراسة بتناول حالة الدولة في المملكة المغربية.

2/ أهمية الدراسة : هناك اعتبارات عملية واعتبارات علمية

أ - الاعتبار العملية: تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل سيرورة تطور الدولة في المغرب العربي وكيفية انتقالها من النموذج التقليدي إلى النموذج التحديثي، في ظل التحديات التي تواجهها، حيث كان للمتغيرات على الساحة الدولية الأثر الكبير على ظاهرة الدولة خاصة بعد حصول الدول المستعمرة على استقلالها ومحاولة تمسكها بالإطار التنظيمي للفكر الأوروبي من جهة، ومراعاة خصوصيتها الثقافية والحضارية من جهة أخرى، إضافة إلى أن موضوع الدولة يمر بمرحلة انتقالية نتيجة تسارع التغيير العالمي وخضوعها لإعادة تعريف وهيكله على وفق رغبات ومقتضيات تخرج عن حاجات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمعات العربية بل وعموم مجتمعات العالم الثالث.

ب- الاعتبار العلمية: دراسة موضوع الدولة الذي يمتد في حقول معرفية مختلفة، فمتغيراتها تقع في نطاق علوم الاقتصاد والاجتماع السياسي والسياسة والإدارة العامة.

كما أن هذه الدراسة من شأنها إثراء المعرفة النظرية والواقعية لبناء الدولة من خلال تتبع مسارها التطوري والمناهج المتبعة لعملية البناء.

3- أهداف الدراسة:

تطمح هذه الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية:

- محاولة تغطية الندرة حول موضوع حساس في الدراسات العربية وهو موضوع الدولة من خلال الإحاطة بالجوانب النظرية والمفهومية للدولة في المغرب العربي.
- محاولة الإحاطة بإشكالات ومحددات التوجه الدولاتي للبناء السياسي والتنموي.
- دراسة النموذج الدولة في المغرب الأقصى كحالة، يتم خلالها إبراز مسيرتها التاريخية التي تميزها عن باقي الدول العربية مع وضع رؤية حول الأشواط المرحلية التي قطعتها الدولة بالمغرب وإبراز أهم التوجهات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في عملية البناء والتحديث، وفي مقابل ذلك مظاهر الهيمنة والتمركز في الدولة المغاربية والمغربية .

4- مبررات الدراسة:

لكل باحث في موضوع ما أسباب معينة تدفعه لدراسته قد تكون هذه الأسباب موضوعية تدخل في إطار البحث العلمي أو ذاتية تتعلق بالدارس في حد ذاته.

أ- المبررات الموضوعية:

باعتبار أن الدراسة تدخل ضمن نطاق التخصص في إطار الدراسات المغاربية وموضوع الدولة في المغرب العربي يمثل أهمية كبرى نظرا لحساسيته ومكانته، حيث كان الحديث عن الدولة يعتبر مساس بهيبتها في الوطن العربي.

ومحاولة رصد النموذج المتبع في عملية البناء في المغرب العربي القائم على الازدواجية بين التعاطي مع أحكام ومقتضيات النموذج الاستعماري والنزوح نحو المحافظة على الإرث التقليدي المحدد وفق الضوابط الحضارية (يدخل في هذا الإطار الهوية العربية الإسلامية) وإبراز خصوصية الدولة المغربية التي تتميز بكثافة تاريخية ونظام حكمها المرتبط بمفهوم الدولة المخزنية ذات الطابع التقليدي وكيفية بداية الانتقال إلى مظاهر التحديث وهذا عبر رصد تطور هياكلها وفقا للمستجدات الداخلية والخارجية .

ب- المبررات الذاتية:

تنطلق من إرادة شخصية في محاولة لمعرفة تركيبة الدولة ودورها بشكل عام والدولة في المغرب العربي بشكل خاص، باعتبار الدولة الأداة الرئيسية في المجتمعات المغاربية والرغبة في الوصول إلى دراسة أكاديمية حول هذا الموضوع يمثل إضافة جديدة ومفيدة.

5- الإشكاليات:

لقد شكلت ظاهرة الدولة بمختلف ملامساتها التاريخية والاقتصادية والفقهية مادة علمية لعدة دراسات، وقد ازداد الاهتمام بهذه الظاهرة خاصة في منتصف القرن التاسع عشر، حيث ركزت الأدبيات

الاستعمارية على مختلف ميكانيزمات الدولة بالمغرب العربي، وبعد الاستقلال بدأ الحديث عن إشكالية الدولة بتناول مختلف الجوانب التاريخية والاقتصادية والسياسية والدستورية.

كما تضايف الاهتمام بالدولة في الآونة الأخيرة وكثر الجدل حول إشكالية تحديثها والكيفيات التي يمكن بواسطتها ترسيخ دولة الحق والقانون بالمغرب العربي خصوصا مع تبلور مجموعة من العوامل المساعدة على ذلك.

على هذا الأساس تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في :

ما هي الإشكاليات الرئيسية التي اعترضت بناء الدولة في المغرب العربي ؟

وما هي إسقاطات ذلك على نموذج الدولة في المغرب الأقصى؟

الفرضيات:

- من خلال الإشكالية المطروحة يمكننا صياغة الفرضيات التالية:
- اثر الوجود الاستعماري على التوجهات الرئيسية لبناء الدولة في المغرب العربي.
 - هناك علاقة بين نجاح النموذج التحديثي في الدولة الغربية الذي عاملا مساعدا في تبنيه من قبل اغلب دول العالم .

5- منهجية البحث:

في بحثنا هذا سوف نتبع مناهج متعددة، لأن الدراسة التي سنقوم بها تتطوي على جوانب مهمة في قضية البعد التطوري للدولة المغربية

وبالتالي فمن الضرورة المنهجية التي تستوجب المزج بين مناهج الدراسة التالية: المنهج الوظيفي والمنهج المقارن وتقنية تحليل المضمون.

استعمال المنهج الوظيفي، خاصة لتتبع الهياكل المؤسساتية التي تمثل البنية المؤسساتية لأي دولة، والتعرف على تطورها وشرعيتها وأدوارها وتقييم مدى فاعليتها، ومستويات نموها ومخرجاتها المختلفة.

وقد استعمل المنهج المقارن الذي يقوم على معرفة كيف، ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها، مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه والاختلاف، وذلك لدوره في دعم الدراسة من خلال المقارنة بين النموذج التقليدي الممثل في الإرث المخزني والنموذج التحديث الذي بدأ يتبلور في الدولة المغربية من خلال مجموعة من المتغيرات والمؤشرات في شكل مراحل وفترات محددة.

أما تقنية تحليل المضمون فتستعين بها الدراسة من حيث التحليل الكمي والكيفي للخطابات والاتفاقيات المبرمة.

6- النطاق الزمني والموضوعي للدراسة :

تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة اعتبارا من فترة ما بعد استقلال الدولة في المغرب العربي حيث بدأ الحديث عن الدولة الوطنية وتبني نماذج وتوجهات معينة لعملية البناء والتنمية، وصولا إلى المستجدات المتعلقة بالحراك الشعبي بما يصطلح عليه إعلاميا " بالربيع العربي " أواخر سنة 2010.

7- أدبيات الدراسات:

إن الدراسات حول الدولة عموما والدولة في المغرب العربي خصوصا تعتبر قليلة وهذا راجع الى حساسية الموضوع، لكن بعد

الاطلاع والبحث حول مختلف الدراسات ظهرت مجموعة من الكتابات ذات الطابع النظري، كما حاولت كتابات أخرى ملامسة بعض الإشكاليات التحديثية المرتبطة بتطور الدولة في المغرب العربي وعصرنتها، وفي هذا الصدد يمكن الحديث عن مشروع مركز دراسات الوحدة العربية من خلال خمسة مجلدات حول المجتمع والدولة في الوطن العربي إحداها كان بعنوان المجتمع والدولة في المغرب العربي للدكتور عبد الباقي الهرماسي، كما كان للمفكر المغربي عبد الله العروي رصيد هام من الدراسات حول مفهوم الدولة وخاصة الدولة المغربية، إضافة إلى المؤلف الجماعي جدلية الدولة والمجتمع بالمغرب الذي نشر من طرف دار النشر إفريقيا سنة 1992 ولنفس دار النشر كان كتاب تطور الدولة في المغرب إشكالية التكون والتمركز والهيمنة سنة 2006.

8- تقسيم الدراسات:

تم الانطلاق في هذه الدراسة من ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة تتناول الإطار المنهجي للدراسة.

الفصل الأول بعنوان المنطلقات المفاهيمية والنظرية لبناء الدولة نحاول من خلاله الإحاطة بالجوانب المفاهيمية والنظرية للدولة ومصطلح بناء الدولة، فكان الفصل الأول في مجمله يتحدث عن أهم التعاريف للدولة باعتبارها تدخل ضمن نطاقات معرفية متعددة وعرض أهم التحديات التي تواجهها العملية البنائية للدولة بمقابل الإحاطة بأهم مستلزمات ومتطلبات بناء الدولة الحديثة.

والتطرق إلى المداخل النظرية بين مدرستي التحديث والتبعية وطرح تصور كل اتجاه حول مسألة البناء في العالم الثالث وكيفية تجاوز مع إبراز أهم الاختلافات التي وقع فيها كل اتجاه.

أما الفصل الثاني الذي يمثل الإطار التطبيقي لبناء الدولة في المغرب العربي "السياق والأبعاد"، نسلط الضوء على الأسس الإيديولوجية والسياسية من جهة والأسس الاقتصادية والتمومية من جهة أخرى التي اعتمد عليها كل قطر مغربي في عملية البناء الدولاتي وفق مرحلتين تم الفصل بينهما انطلاقاً من متغيرات دولية (أهمها نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الاشتراكي) ومتغيرات داخلية وطنية متمثلة أساساً في التعديلات الدستورية خاصة في الجزائر ثم المغرب وتغير القيادة السياسية في تونس كما تم التطرق إلى الأحداث الأخيرة التي رافقت الحراك الشعبي وما نتج عنها من تغيرات.

وفي الفصل الثالث الذي أدرج تحت عنوان المسارات البنيوية للدولة والمجال السياسي المغربي وعليه فإن هذا العنوان يدل على تناول أهم المراحل التي شهدتها المملكة المغربية وفق معالم محددة لكل مرحلة مع توفر الجانب التقليدي المميز للدولة المغربية من خلال مؤشرات تبين الطابع المخزني بالتركيز على قدسية السلطان وامتلاكه للسلطة الدينية والروحية والزمنية والسيطرة على المؤسسات والنخب ثم الانتقال إلى المراحل والسياسات التي تبنتها الدولة المغربية من أجل تجاوز الطابع التقليدي إلى النموذج التحديثي الممثل في مظاهر ومستويات سياسية

ودستورية وحقوقية واجتماعية واقتصادية لكن في ظل وجود أعباء وتحديات .

مع إبراز اثر التغيرات الأخيرة التي مست المنطقة العربية عموماً المنطقة المغربية خصوصاً وما صاحبه من تعديلات على مستوى السياسات والمناهج وحتى الذهنيات في المغرب الأقصى.